إعلان وإطار
العمل المتكامل
بشأن

التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية

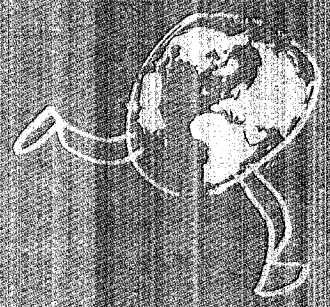

١٩٩٥

الإعلان

الصادر عن

الدورة الرابعة والأربعين

للمؤتمر الدولي للتربية

(جنيف، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤)

أثناء

المؤتمر العام

لليونسكو

في دورته الثامنة والعشرين

باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤

١

• نحن، وزراء التربية، المجتمعين في الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية،

إذ نعرب عن قلقنا البالغ إزاء مظاهر العنف والعنصرية وكره الأجنبي والقومية العدوانية، وانتهاكات حقوق الانسان، وعدم التسامح الديني واشتداد الارهاب بمختلف أشكاله وصوره، واتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، باعتبارها كلها عوامل تهدد أركان السلام والديمقراطية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وباعتبارها كذلك عقبات أمام التنمية،

ونضع نصب أعيننا مسؤوليتنا في تنشئة مواطنين حريصين على نصرة مبادئ السلام وحقوق الانسان والديمقراطية وفقا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي لليونسكو والاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من الوثائق التقنينية ذات الصلة مثل اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة، ووفقا لأحكام التوصية بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية،

واقتناعا منا بضرورة اسهام السياسات التربوية في تنمية التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد، وكذلك بين الطوائف الإثنية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبين الأمم ذات السيادة،

واقتناعا منا كذلك بأن التربية ينبغي أن تعزز المعرفة والقيم والمواقف والمهارات المؤاتية لاحترام حقوق الانسان وللالتزام الفعّال بحماية هذه الحقوق وبناء ثقافة السلام والديمقراطية،

واقتناعا منا أيضا :

- بضخامة المسؤولية التي لا تقع على عاتق الآباء وحدهم، بل تقع أيضا على المجتمع بأسره، في العمل المتضافر مع كافة المعنيين بالنظام التعليمي والمنظمات غير الحكومية، من أجل التحقيق الكامل لأهداف التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية، ومن ثم الاسهام في استدامة التنمية وقيام ثقافة السلام،
- وبضرورة السعي الى ايجاد صيغ للتآزر والتضافر بين النظام التعليمي الرسمي ومختلف قطاعات التعليم غير النظامي، تسهم في تحقيق تعليم منسجم مع أهداف "الاعلان العالمي حول التربية للجميع" الذي اعتمد في جومتيين،
- وبالدور الحاسم المنوط أيضا بمنظمات التعليم غير النظامي في عملية تكوين شخصيات النشء،

٢

سنعمل بحزم وعزم من أجل :

٢,١ ● إرساء التربية على مبادئ وأساليب تسهم في تفتح شخصيات التلاميذ والطلبة والراشدين، وتغرس في نفوسهم احترام الآخرين والحرص على نصرة السلام وحقوق الانسان والديمقراطية؛

٢,٢ ● اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة مناخ في المؤسسات التعليمية من شأنه أن يساعد على نجاح التربية من أجل التفاهم الدولي لكي تصبح هذه المؤسسات أماكن مثالية لممارسة التسامح واحترام حقوق الانسان ومزاولة الديمقراطية والوقوف على تنوع الذاتيات الثقافية وثرائها؛

٢,٣ ● اتخاذ التدابير للقضاء على مختلف أشكال التمييز المباشر وغير المباشر ضد الفتيات والنساء في النظم التعليمية، واتخاذ اجراءات محددة لكي يتسنى تنمية جميع ما لديهن من مواهب وقدرات؛

٢,٤ ● ايلاء عناية خاصة لتحسين المناهج التعليمية، ومضامين الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة، بغية تنشئة مواطنين متضامنين ومسؤولين، منفتحين على الثقافات الأخرى، يقدّرون قيمة الحرية، ويحترمون كرامة الانسان واختلاف البشر، وبوسعهم درء النزاعات أو حلها بوسائل اللا عنف؛

٢,٥ ● اعتماد تدابير لإعلاء دور ومكانة المربين العاملين في التعليم النظامي وغير النظامي، واعطاء الأولوية لتدريب العاملين في التعليم قبل الخدمة وأثناءها ولتجديد تدريبهم، بمن فيهم المخططون والاداريون، مع التركيز بوجه خاص على آداب المهنة، والتربية المدنية والأخلاقية، والتنوع الثقافي، ومجموعة القواعد الوطنية والمعايير المعترف بها دوليا فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته الأساسية؛

٢,٦ ● تشجيع وضع استراتيجيات تجديدية مبتكرة لمواجهة التحديات الجديدة التي ينطوي عليها إعداد مواطنين مسؤولين، ملتزمين بالسلام وحقوق الانسان والديمقراطية والتنمية المستديمة، واتخاذ ما يلائم من تدابير لتقدير هذه الاستراتيجيات وتقييمها؛

٢,٧ ● إعداد برامج عمل بأسرع ما يمكن لتنفيذ هذا الاعلان، مع مراعاة البنى والهياكل الدستورية لكل دولة.

٣.

ونعرب عن تصميمنا على تعزيز جهودنا من أجل :

٣,١ ● إيلاء درجة عالية من الأولوية في التعليم للأطفال والشباب المعرّضين بصفة خاصة لاغراءات اللاتسامح والعنصرية وكره الأجنبي؛

٣,٢ ● التماس تعاون جميع الشركاء الذين يمكن أن يساعدوا المعلمين على توثيق الترابط بين العملية التربوية وواقع الحياة الاجتماعية، وعلى تحويل هذه العملية الى ممارسة فعلية للتسامح والتضامن واحترام حقوق الانسان والديمقراطية والسلام؛

٣,٣ ● العمل، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تعزيز تبادل الخبرات والبحوث التربوية والاتصالات المباشرة بين الطلبة والمعلمين والباحثين، وزيادة عمليات توأمة المدارس والزيارات المدرسية مع الاهتمام خاصة بالمدارس التجريبية مثل المدارس المنضمة الى شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وبكراسي اليونسكو الجامعية وشبكات اليونسكو للتجديد التربوي وأندية اليونسكو ورابطاتها؛

٣,٤ ● تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا، يونيو/حزيران ١٩٩٣)، وخطة العمل العالمية بشأن التربية من أجل حقوق الانسان والديمقراطية، التي اعتمدت في الندوة الدولية بشأن التربية من أجل حقوق الانسان والديمقراطية (مونتريال، مارس/آذار ١٩٩٣)، وتيسير حصول جميع المؤسسات التعليمية على الوثائق التقنينية المعترف بها دوليا في مجال حقوق الانسان؛

٣,٥ ● الاسهام، عن طريق أنشطة محددة، في الاحتفال بسنة الأمم المتحدة للتسامح (١٩٩٥)، وخاصة الاحتفال لأول مرة باليوم الدولي للتسامح بمناسبة إحياء ذكرى مرور خمسين عاما على تأسيس الأمم المتحدة واليونسكو.

وبناء على ذلك، فاننا، وزراء التربية المجتمعين في الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية، نعتمد هذا الاعلان وندعو المدير العام الى أن يقدم الى المؤتمر العام اطارا للعمل من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء واليونسكو على دمج التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية ضمن منظور التنمية المستديمة، في إطار سياسة متسقة مترابطة.

السنة والعشرون

المحامون/المشاورون القانونيون

المتكاملة طبقا ل

المتابعة والتقييم

الأخضر على خط

الصوم المتقطع

المتابعة العمل المتابع

المعدل المتكامل

المتابعة فيما وعلى الم

المتابعة المتكاملة مع مو

المؤتمر الدولي

هذا وزارة

الصلاة والحقوق

التربية والأسر

على المتصفح

أولاً

المقدمة

١ ● يرمي اطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية الوارد في هذه الوثيقة، الى تطبيق الاعلان الذي اعتمد في الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية. ويقترح مبادئ ارشادية أساسية يمكن ترجمتها الى استراتيجيات وسياسات وخطط عمل على الصعيدين المؤسسي والوطني تبعا لظروف المجتمعات المختلفة.

٢ ● وفي فترة انتقال وتغيّر متسارع تتسم بمظاهر عدم التسامح، والكراهية العنصرية والإثنية، وتصاعد الارهاب بمختلف أشكاله وصوره، والتمييز، والحرب، والعنف إزاء "الآخرين"، وتزايد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، يجب أن تستهدف استراتيجيات العمل ضمان الحريات الأساسية والسلام وحقوق الانسان والديمقراطية وأن ترمي في الوقت نفسه الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة عادلة، وهي المقومات الأساسية لبناء ثقافة السلام، مما يقتضي تغيير الأنماط التقليدية للنشاط التربوي.

٣ ● وقد أعرب المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة عن عزمه الأكيد على ايجاد وسائل تلائم التحديات التي تواجه عالم اليوم، بغية العمل على نحو متسق وفعال. وفي هذا الصدد، فان الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا، يونيو/حزيران ١٩٩٣)، وخطة العمل العالمية بشأن التربية من أجل حقوق الانسان والديمقراطية التي اعتمدتها الندوة الدولية بشأن التربية من أجل حقوق الانسان والديمقراطية (مونتريال، مارس/آذار ١٩٩٣) وكذلك استراتيجية وخطة عمل شبكة المدارس المنتسبة (١٩٩٤-٢٠٠٠)، تشكل جميعها محاولات لمواجهة التحدّي الذي يطرحه تعزيز السلام وحقوق الانسان والديمقراطية والتنمية.

٤ ● وإذ يسترشد اطار العمل بالتوصية الخاصة بالتربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الانسان وحرياته الأساسية، فانه يقترح على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية رؤية وافية ومتكاملة للمشكلات الاستراتيجية في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية. وقد أعد هذا الاطار بناء على طلب المؤتمر العام في دورته السابعة والعشرين مع مراعاة خطط العمل القائمة، وهو يهدف الى تعزيز جدوى وفعالية خطط العمل هذه. فالمقصود إذن هو الاستفادة من الخبرة المكتسبة من أجل وضع توجهات جديدة لتعليم المواطنين في كل بلد. لذلك فان هذا الاطار يحدد مبادىء العمل وغاياته ويقدم اقتراحات لواضعي السياسات في كل دولة وللتعاون بين البلدان، مسترشدا في ذلك بالتعهدات الواردة في الاعلان الذي يرتبط به ارتباطا وثيقا. وهو يحاول أيضا أن يضم في سياق اجمالي متماسك مختلف التدابير الرامية الى تحديد

موضوعات الدراسة، واعادة توجيه الأنشطة التربوية على جميع المستويات، واعادة النظر في الأساليب المطبقة والمواد التعليمية المستخدمة، وتنشيط البحوث، وتطوير تدريب المعلمين، وتشجيع انفتاح النظام التعليمي على المجتمع سعيا الى اقامة ترابط فعّال فيما بينهما.

٥ ● إن جميع حقوق الانسان عالمية الطابع ولا يمكن تجزئتها أو تقسيمها، وهي حقوق متكافلة ومترابطة. وينبغي لاستراتيجيات العمل من أجل تطبيقها أن تراعي العوامل التاريخية والدينية والثقافية المحددة.

ثانيا

غايات التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية

٦ ● إن الغاية الأساسية للتربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية هي أن تنمي لدى كل فرد روح التمسك بالقيم العالمية وأنماط السلوك التي تقوم عليها ثقافة السلام. وإنه لمن الممكن حتى في سياقات ثقافية اجتماعية مختلفة تحديد قيم يمكن أن تلقى القبول على الصعيد العالمي.

٧ ● وينبغي للتربية أن تنمي القدرة على تقدير قيمة الحرية وتعزيز المهارات اللازمة لمواجهة تحدياتها. ويتطلب ذلك إعداد المواطنين لمواجهة الأوضاع الصعبة غير المستقرة وتأهيلهم للاستقلال الذاتي وتحمّل مسؤولياتهم. ويجب أن تقترن القدرة على تحمل المسؤوليات بتقدير قيمة الالتزام المدني، والمشاركة مع الآخرين في حل المشكلات والسعي الى بناء مجتمع عادل ومسالم وديمقراطي.

٨ ● وينبغي للتربية أن تنمّي القدرة على تبيّن وقبول القيم الماثلة في تنوع الأفراد واختلاف الجنس وتعدد الشعوب والثقافات، وأن تنمّي أيضا القدرة على التواصل والتقاسم والتعاون مع الآخرين. كما ينبغي أن تتوافر لمواطني المجتمع التعددي في عالم متنوع الثقافات، القدرة على الاعتراف بأن تفسيرهم للأوضاع وللمشكلات هو تفسير نابع من حياتهم الشخصية ومن تاريخ المجتمع الذي ينتمون اليه وتراثهم الثقافي، وبالتالي فما من فرد أو مجموعة تملك الحل الوحيد للمشكلات وقد يكون للمشكلة الواحدة أكثر من حل واحد. ومن ثم فان على الناس أن يتفاهموا وأن يحترم بعضهم بعضا وأن يتفاوضوا على قدم المساواة بغية ايجاد أسس مشتركة. وعلى التربية من ثم أن تعزز الهوية الشخصية وتعين على تلاقي الأفكار والحلول التي من شأنها أن تعزز السلام والتوادّ والتآخي بين الأفراد والشعوب.

٩ ● وينبغي للتربية أن تنمي القدرة على حل النزاعات بوسائل اللاعنف. وينبغي لها بالتالي أن تعزز الاطمئنان الداخلي في نفوس الطلبة بحيث تترسخ عندهم صفات التسامح والرحمة والعطاء والرفق.

١٠ ● وينبغي للتربية أن تنمي لدى المواطن القدرة على الاختيار المتبصر، على أن يستند في أحكامه وأفعاله ليس فقط الى تحليل للأوضاع الراهنة، بل الى رؤية للمستقبل المنشود أيضا.

١١ ● وينبغي للتربية أن تعلّم المواطنين احترام التراث الثقافي وحماية البيئة واعتماد أساليب للانتاج والاستهلاك مؤاتية للتنمية المستديمة. كما أن الانسجام بين القيم الفردية والجماعية، وبين الاحتياجات الأساسية العاجلة والمصالح البعيدة المدى، أمر ضروري.

١٢ ● وينبغي للتربية أن تنمي مشاعر التضامن والعدل على الصعيدين الوطني والدولي في سبيل تحقيق تنمية متوازنة في الأجل البعيد.

ثالثا

الاستراتيجيات

١٣ ● من الجلي أن بلوغ الأهداف الآنفة الذكر يقتضي تعديل استراتيجيات وطرائق عمل النظم التعليمية حسب الاقتضاء، سواء على الصعيد التربوي أو على الصعيد الاداري. كذلك فان توفير التعليم الأساسي للجميع وتعزيز حقوق النساء، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الفرد العالمية، أمران أساسيان في التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية.

١٤ ● ينبغي للاستراتيجيات المتعلقة بالتربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية:

(أ) أن تكون جامعة وشاملة، أي أن تتناول مجموعة واسعة للغاية من العوامل التي يرد وصف بعضها أدناه بمزيد من التفصيل؛

(ب) أن تكون قابلة للتطبيق في شتى أنواع التعليم ومستوياته وأشكاله؛

(جـ) أن تكون شاملة لمختلف الأطراف التربوية ولشتى الأطراف المعنية بالتنشئة الاجتماعية بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛

(د) أن تكون قابلة للتنفيذ على الصعيد المحلي والوطني والاقليمي والعالمي؛

(هـ) أن تشتمل على طرائق للتسيير والادارة والتنسيق والتقييم تمنح المؤسسات التعليمية قدرا أكبر من الاستقلال بحيث يتسنى لها إعداد صيغ عمل محددة وتأمين الاتصال بالمجتمعات المحلية وتشجيع تنمية التجديدات وحضّ جميع المعنيين بحياة المؤسسة التعليمية على مزيد من المشاركة النشيطة والديمقراطية؛

(و) أن تكون متلائمة مع أعمار المستهدفين بالتعليم ومع خصائصهم النفسية، وأن تأخذ بعين الاعتبار تطور قدرات التعلّم عند كل فرد؛

(ز) أن تطبق على أساس مستمر منتظم. ويتعين تقدير النتائج والعقبات للتأكد من امكانية تطويع الاستراتيجيات تبعا لتقلب الظروف؛
(ح) أن تشتمل على الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف السالفة الذكر وأهداف التربية بوجه عام ولاسيما لصالح الفئات المهمشة والمحرومة.

١٥ ● وينبغي تحديد درجات التغيير اللازم والأولويات وتسلسل الأنشطة على جميع مستويات اتخاذ القرارات مع مراعاة تباين الخلفيات التاريخية والتقاليد الثقافية ومستويات التنمية فيما بين المناطق أو البلدان وحتى داخل البلدان ذاتها.

رابعا

السياسات واتجاهات العمل

١٦ ● إن تضمين المناهج الدراسية دروسا عن السلام وحقوق الانسان والديمقراطية في مختلف مراحل التعليم النظامي وغير النظامي، أمر ذو أهمية حاسمة.

مضامين التربية

١٧ ● اذا أريد تعزيز بناء قيم وقدرات كالتضامن، والقدرة الابداعية، والشعور بالمسؤولية المدنية، والقدرة على حل النزاعات بوسائل اللاعنف، والحس النقدي، وجب تضمين المناهج الدراسية على جميع المستويات تعليما حقيقيا لروح المواطنة ينطوي على بعد دولي. كما ينبغي أن تعنى مواد الدراسة على الأخص بشروط بناء السلام، وبمختلف أنواع النزاعات وأسبابها وآثارها، والأسس الأخلاقية والدينية والفلسفية التي تستند اليها حقوق الانسان، والمصادر التاريخية لهذه الحقوق وتطوراتها وأشكال تجسيدها في المعايير الوطنية والدولية مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وأسس الديمقراطية ومختلف نماذجها المؤسسية، ومشكلة العنصرية وتاريخ مكافحة العنصرية والتحيز الجنسي وجميع الأشكال الأخرى للتمييز والنبذ. كما أن الثقافة، ومشكلة التنمية، وتاريخ جميع الشعوب، بالاضافة الى دور الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، مسائل يجب أن تكون محل عناية خاصة. فينبغي توفير تربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية، إلا أنه لا يمكن لهذه التربية أن تقتصر على مواد ومعارف متخصصة. وبالتالي، فلا بد للتربية في جملتها من أن تنقل هذه الرسالة وأن يعم على الصعيد المؤسسي مناخ مؤات لتطبيق المعايير الديمقراطية. وبالمثل، ينبغي التركيز في اصلاح المناهج الدراسية على معرفة ثقافة الآخر وفهمها واحترامها على المستويين الوطني والدولي، والربط بين تشابك المشكلات على الصعيد العالمي وبين ما يتخذ من تدابير على الصعيد المحلي. وبالنظر الى الاختلافات الدينية والثقافية، فان لكل بلد أن يحدد النهج الذي يراه أكثر ملاءمة لبيئته الثقافية في مجال التربية الأخلاقية.

المواد والموارد التعليمية

١٨ ● ينبغي أن توفر لجميع العاملين في النشاط التربوي المواد والموارد التعليمية الملائمة. وفي هذا الصدد، يتعيّن اجراء التعديلات اللازمة في الكتب المدرسية لتخليصها من الصور النمطية السلبية والمشوّهة التي تقدم عن "الآخرين" ومن الممكن تشجيع التعاون الدولي في انتاج الكتب المدرسية. وكلما أريد انتاج مواد تعليمية أو كتب مدرسية جديدة أو ما الى ذلك، فانه ينبغي تصميمها مع إيلاء الاعتبار اللازم للأوضاع الجديدة. وينبغي أن تقدم الكتب المدرسية منظورات وتصورات مختلفة للموضوع المعني، وأن تبرز الخلفية الوطنية أو الثقافية التي استند اليها في كتابتها. كما ينبغي أن يكون مضمونها قائما على نتائج علمية يسفر عنها البحث والتمحيص. ويستحسن أن يكفل لوثائق اليونسكو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة انتشار واستخدام واسع النطاق في المدارس ولاسيما في البلدان التي يكون انتاج المواد التعليمية فيها بطيئا بسبب ما تعانيه من صعوبات اقتصادية. وينبغي وضع تكنولوجيات التعليم عن بعد وكافة وسائل الاتصال الحديثة في خدمة التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية.

برامج القراءة والتعبير وتشجيع تعلّم اللغات الأجنبية

١٩ ● إن برامج القراءة والتعبير الشفهي والتحريري تلعب دورا أساسيا في تطوير التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية، وينبغي تعزيزها الى حد كبير. ذلك أن اتقان القراءة والكتابة والكلام يؤهل المواطن للانتفاع بالمعلومات والفهم الواضح للظروف المحيطة به والتعبير عن احتياجاته والمشاركة في أنشطة البيئة الاجتماعية. كما أن تعلّم اللغات الأجنبية يتيح التعمق في فهم ثقافات أخرى ومن ثم ارساء تفاهم أفضل فيما بين المجتمعات وفيما بين الأمم، ويمكن أن يكون برنامج اليونسكو بشأن "تعليم اللغات من أجل السلام" (Linguapax) مثالا يحتذى في هذا الصدد.

المؤسسات التعليمية

٢٠ ● إن المدارس وقاعات الدراسة هي المكان الطبيعي لتنفيذ المقترحات المتعلقة بتغيير مناهج التعليم. وينبغي لأساليب التعليم والتعلّم وطرائق العمل وتوجهات السياسة المؤسسية أن تجعل من السلام وحقوق الانسان والديمقراطية ممارسة يومية ومكتسبات معرفية في آن معا. وفيما يتعلق بأساليب التعليم، ينبغي تشجيع استخدام أساليب النشاط والعمل الجماعي، ومناقشة المسائل الأخلاقية، والتعليم المفرّد. أما بالنسبة لتوجهات السياسة المؤسسية، فانه ينبغي إتباع طرائق فعالة للادارة والمشاركة تشجّع على تطبيق ادارة ديمقراطية على مستوى المدرسة يسهم فيها المعلمون والطلبة والآباء والمجتمع المحلي في مجموعه.

٢١ ● ويجدر تشجيع الاتصال المباشر والتبادل المنتظم بين التلاميذ والطلبة والأساتذة وغيرهم من المربين من مختلف البلدان والأوساط الثقافية، وتنظيم الزيارات الى المؤسسات التعليمية التي أجرت تجارب أو تجديدات ناجحة، وخاصة بين البلاد المتجاورة. وينبغي تشجيع المعاهد أو المؤسسات التعليمية في البلدان المختلفة على

الاضطلاع بمشروعات جماعية لحل المشكلات المشتركة. كما يجدر إنشاء شبكات دولية للتلاميذ والطلبة والباحثين الذين يسعون الى بلوغ أهداف واحدة. وينبغي لهذه الشبكات أن تكفل في المقام الأول مشاركة مؤسسات تعاني صعوبات خاصة ناجمة عن الفقر المدقع أو عن فقدان الأمن. ولا غنى في هذا السياق عن تعزيز وتطوير شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة. وينبغي الاضطلاع بكل هذه الأنشطة – في حدود الموارد المتاحة – كجزء لا يتجزأ من برامج التعليم.

٢٢ ● وينبغي أن تعطى الأولوية لتخفيض نسبة الرسوب المدرسي. ويحسن بالتالي مواءمة التعليم لقدرات كل طالب على حدة. فتنمية احترام الذات وتوطيد ارادة النجاح في التعلّم يمثلان عاملين أساسيين لتحقيق مستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي. كما أن اعطاء المؤسسات التعليمية قدرا أكبر من الاستقلال إنما يعني أيضا تحميل المعلمين والمجتمع المحلي مسؤولية أكبر فيما يتعلق بنتائج التعليم. غير أن اختلاف مستويات تطور النظم التعليمية ينبغي أن يحدد درجة استقلال المؤسسات تجنبا لأي اضعاف محتمل للمضمون التربوي.

إعداد المعلمين

٢٣ ● إن برامج إعداد العاملين في التعليم على كافة مستويات النظام التعليمي – المعلمين منهم والمخططين والاداريين ومدربي المعلمين – يجب أن تشتمل على التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية. وينبغي لأنشطة التدريب قبل الخدمة وأثناءها وأنشطة التدريب التجديدي أن تعتمد وتطبق منهجيات التدريب في الموقع مع رصد التجارب وتقييم نتائجها. ولكي يتسنى للمدارس ومعاهد إعداد المعلمين والقائمين على برامج التعليم غير النظامي تحقيق النجاح في أداء المهام المنوطة بهم، ينبغي لهم الاستعانة بأهل الخبرة في مجالات السلام وحقوق الانسان والديمقراطية (من سياسيين وقانونيين وأخصائيي علم الاجتماع وعلم النفس) وبالمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال حقوق الانسان. كما ينبغي أن تصبح أصول التدريس وأنشطة التبادل جزءا من برامج تدريب المربين كافة.

٢٤ ● وينبغي أن تندرج أنشطة إعداد المعلمين في اطار سياسة شاملة ترمي الى الارتقاء بمستوى مهنة التدريس. ويحسن أيضا اشراك خبراء دوليين ومنظمات مهنية ونقابات المعلمين في عملية إعداد استراتيجيات العمل وتنفيذها، حيث ينبغي لهم الاضطلاع بدور هام في تعزيز ثقافة السلام بين صفوف المعلمين أنفسهم.

الأنشطة المنفذة لصالح الفئات الضعيفة من السكان

٢٥ ● ثمة حاجة الى وضع استراتيجيات محددة وعاجلة لتعليم فئات الناس الضعيفة أو الفئات التي عانت مؤخرا أو لا تزال تعاني حالة نزاع سافر، مع إيلاء عناية خاصة للأطفال المعرضين للخطر وللفتيات والنساء من ضحايا الاعتداء الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف. ومن بين التدابير العملية التي يمكن تطبيقها تجدر الاشارة مثلا الى تنظيم منتديات وحلقات عمل متخصصة خارج مناطق النزاع توجه الى المعلمين وأعضاء الأسر ومهنيي وسائل الاعلام الجماهيري من المنتمين الى الأطراف المتنازعة،

وتنظيم أنشطة تدريبية مكثفة توجه للمعلمين في الفترة اللاحقة للنزاعات. وينبغي الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة بالتعاون قدر الامكان مع الحكومات المعنية.

٢٦ ● ويتمثل أحد الأمور العاجلة في تنظيم برامج تعليمية للأطفال المشردين وأطفال الشوارع وأطفال اللاجئين والمهجرين وللمعرضين منهم للاستغلال الاقتصادي والجنسي.

٢٧ ● كما توجد حاجة ملّحة الى وضع برامج خاصة للشباب تركز على مشاركة الأطفال والنشء في أنشطة التضامن وحماية البيئة.

٢٨ ● وينبغي، بالاضافة الى ذلك، أن تبذل جهود من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعانون صعوبات في التعلّم، وذلك عن طريق تزويدهم بتعليم ملائم ضمن اطار تربوي قوامه الدمج لا النبذ.

٢٩ ● وعلاوة على ذلك وبغية اشاعة التفاهم بين مختلف فئات المجتمع، يجب احترام الحقوق التربوية للأشخاص المنتمين الى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية وكذلك الحقوق التربوية للسكان الأصليين، وينبغي أن تتبدى آثار هذا الاحترام في المناهج الدراسية والأساليب التعليمية وفي طرق تنظيم التعليم.

البحث والتطوير

٣٠ ● تتطلب المشكلات الجديدة حلولا جديدة. فلا بد من صياغة استراتيجيات تستخدم نتائج البحوث على نحو أفضل. كما لا بد من استحداث أساليب وطرائق تعليمية جديدة، وتحسين التنسيق بين مؤسسات البحوث في العلوم الاجتماعية والتربوية في اختيار موضوعات البحث لكي يتسنى العمل بمزيد من الجدوى والفعالية على تحقيق التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية نظرا لما تتسم به هذه التربية من تشعب وتعقيد. وينبغي زيادة فعالية الادارة التربوية باجراء بحوث تنصب على عملية اتخاذ القرارات على مستوى جميع المعنيين بالعملية التربوية (من حكومة ومعلمين وآباء وغيرهم). كذلك ينبغي أن تركز البحوث على ايجاد سبل جديدة لتغيير مواقف الجمهور من قضايا حقوق الانسان والبيئة وبوجه خاص مواقفه إزاء المرأة. ويمكن تقييم تأثير البرامج التربوية على نحو أفضل بوضع نظام لمؤشرات النتائج، وانشاء بنوك للبيانات الخاصة بالتجارب التجديدية، وتعزيز نظم نشر المعلومات ونتائج البحوث وتشاطرها على الصعيدين الوطني والدولي.

التعليم العالي

٣١ ● بوسع مؤسسات التعليم العالي أن تسهم بقسط وافر في التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية. لذلك ينبغي النظر في تضمين المناهج الدراسية معارف وقيما ومهارات تتعلق بالسلام وحقوق الانسان والعدالة، وممارسة الديمقراطية، وآداب المهنة، وحقوق المواطن وواجباته، والمسؤولية الاجتماعية. وينبغي للمؤسسات التعليمية على هذا المستوى أن تنمي قدرة الطلبة على ادراك ضرورة التكافل بين الدول في مجتمع يتزايد فيه الطابع العالمي يوما بعد يوم.

التنسيق بين قطاع التربية وسائر الأطراف المشاركة في عملية التنشئة الاجتماعية

٣٢ ● ينبغي ألا تقع مسؤولية تربية المواطن على عاتق قطاع التربية وحده؛ ولكي يتسنى لهذا القطاع أن يضطلع بمهمته في هذا المجال بصورة فعالة، ينبغي له أن يتعاون تعاونا وثيقا مع الأسرة ووسائل الاعلام، بما فيها قنوات الاتصال التقليدية وعالم العمل والمنظمات غير الحكومية.

٣٣ ● وفيما يتعلق بالتنسيق بين المدرسة والأسرة، ينبغي اتخاذ تدابير لتشجيع الآباء على المشاركة الفعّالة في أنشطة المدرسة. ولا بد من وضع برامج تعليمية للكبار وللمجتمع المحلي عموما، بغية تعزيز عمل المدرسة.

٣٤ ● ومن المسلم به اليوم على نطاق متزايد أن وسائل الاعلام تسهم في التنشئة الاجتماعية للأطفال والشباب. لذلك لا بد من إعداد المعلمين وتأهيل الطلبة للتحليل النقدي لوسائل الاعلام ولاستخدامها، وتنمية قدراتهم على الاستفادة من هذه الوسائل عن طريق انتقاء البرامج. ومن ناحية أخرى، ينبغي تشجيع وسائل الاعلام على الترويج لقيم السلام وحقوق الانسان والديمقراطية والتسامح، وذلك بأن تحرص خاصة على تجنب البرامج وسائر المنتجات التي تحضّ على الكراهية والعنف والقسوة وازدراء كرامة الانسان.

التعليم غير النظامي للشباب والكبار

٣٥ ● إن الشباب الذين يقضون وقتا كبيرا خارج المدرسة والذين كثيرا ما لا تتاح لهم امكانية الانتفاع بالتعليم النظامي أو التدريب المهني أو العمل، أو الذين يؤدون الخدمة العسكرية الالزامية، يعتبرون فئة هامة جدا من الفئات المستهدفة ببرامج التعليم من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية. ففي الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل زيادة الانتفاع بالتعليم النظامي والتدريب المهني، لا بد من تمكين هؤلاء من الحصول على تعليم غير نظامي ملائم لاحتياجاتهم، من شأنه أن يعدّهم لأداء دورهم كمواطنين بصورة جادة وفعالة. وعلاوة على ذلك ينبغي تزويد الشباب المحتجزين في السجون أو مراكز اصلاح الأحداث أو مراكز العلاج، بدروس وتوجيهات في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الانسان واحترام القانون.

٣٦ ● وينبغي لبرامج تعليم الكبار – التي تضطلع المنظمات الدولية غير الحكومية بدور هام فيها – أن ترمي الى تمكين كل فرد من أن يدرك ما هناك من ارتباط بين ظروف المعيشة المحلية وبين المشكلات العالمية. كما ينبغي أن تولى برامج التعليم الأساسي أهمية خاصة للمضامين المتعلقة بالسلام وحقوق الانسان والديمقراطية. وأخيرا، ينبغي أن يستعان في أنشطة تعليم الجماهير بعناصر مساندة مثل الفولكلور، والمسرح الشعبي، وأفرقة المناقشة المحلية، والاذاعة وسائر الوسائل الثقافية الملائمة.

التعاون الدولي والاقليمي

٣٧ ● سوف تقتضي مهمة تعزيز السلام والديمقراطية تعاونا على الصعيد الاقليمي وتضامنا على الصعيد الدولي، وتعزيزا للتعاون بين الهيئات الدولية والحكومية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي وأوساط الأعمال والصناعة ووسائل الاعلام. وينبغي لهذا التضامن وذاك التعاون أن يساعدا البلدان النامية على تلبية احتياجاتها في مجال تعزيز التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية.

٣٨ ● وينبغي لليونسكو أن تضع كافة امكانياتها المؤسسية، ولاسيما شبكاتها التجديدية الدولية والاقليمية في خدمة الجهود الرامية الى تطبيق اطار العمل هذا. فشبكة المدارس المنتسبة، وأندية اليونسكو ورابطاتها، وكراسي اليونسكو الجامعية، والمشروعات الرئيسية للتربية في افريقيا، وآسيا والمحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والدول العربية، وأوروبا، والهيئات المعنية بمتابعة مؤتمر جومتيين العالمي وبوجه خاص المؤتمرات الاقليمية والدولية لوزراء التربية، ينبغي أن تشرك جميعها في هذا الجهد وأن تقدم كل منها مساهمتها الخاصة فيه. كما ينبغي أن يكون الاسهام النشط من جانب اللجان الوطنية لليونسكو في هذه الجهود، لاسيما على المستوى الوطني، وسيلة استراتيجية هامة لزيادة فعالية الأنشطة المزمعة وجدواها.

٣٩ ● وينبغي لليونسكو أن تطرح المسائل المتعلقة بتطبيق اطار العمل هذا في الاجتماعات التي ستنظم على أعلى المستويات الدولية والاقليمية، وأن تضع برامج لتدريب العاملين في التعليم، وتعزز شبكات المؤسسات أو توسّع نطاقها، وتجري بحوثا مقارنة بشأن البرامج والأساليب والمواد التعليمية. وينبغي إجراء تقييم منتظم للبرامج وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الاعلان الخاص بالتربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية.

٤٠ ● وفي هذا السياق، وعلى غرار المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة والتي يذكر منها "برنامج السلم" و "خطة التنمية" و "جدول أعمال القرن ٢١" و"القمة العالمية للتنمية الاجتماعية" و"المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة"، ينبغي لليونسكو أن تتخذ مبادرات لتنفيذ اطار العمل هذا بالتعاون مع سائر الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية، بهدف وضع خطة عالمية للأنشطة وتحديد أولويات نشاط مشترك ومنسق. وقد يشتمل ذلك على انشاء صندوق تديره اليونسكو لخدمة التعاون الدولي في مجال التربية من أجل السلام وحقوق الانسان والديمقراطية.

٤١ ● وينبغي تشجيع المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية على المساهمة الفعالة في تنفيذ اطار العمل هذا.